

**قرار رئيس مجلس الوزراء****رقم ٩٩٠ لسنة ٢٠٢٣**

بشأن اللجنة التنسيقية الدائمة للترخيص

بممارسة الأنشطة ببحيرة ناصر وشواطئها ومنافعها

**رئيس مجلس الوزراء**

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ؛

وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تحسين وصيانة الأراضي الزراعية ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ؛

وعلى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ فى شأن الأراضي الصحراوية ؛

وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ فى شأن حماية نهر النيل والمجاري

المائية من التلوث ؛

وعلى القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ فى شأن المحميات الطبيعية ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة ؛

وعلى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ بشأن بعض الأحكام المتعلقة بأملالك

الدولة الخاصة ؛

وعلى قانون البيئة الصادر بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ؛

وعلى قانون تنظيم مشاركة القطاع الخاص فى مشروعات البنية الأساسية

والخدمات والمرافق العامة الصادر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٠ ؛

وعلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ؛

وعلى قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ ؛

وعلى قانون حماية وتنمية البحيرات والثروة السمكية الصادر بالقانون

رقم ١٤٦ لسنة ٢٠٢١ ؛

وعلى قانون الموارد المائية والرى الصادر بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ٢٠٢١ ؛

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون الموارد المائية والرى الصادرة بقرار رئيس

مجلس الوزراء رقم ٨١ لسنة ٢٠٢٣ ؛

وبناء على ما عرضه وزير الموارد المائية والرى ؛

**قرر :**

**(المادة الأولى)**

تشكل لجنة تنسيقية دائمة للترخيص بممارسة الأنشطة ببحيرة ناصر وشواطئها ومنافعها والمنخفضات والحبس بين السد العالي وحتى خزان أسوان ، من ممثلي الجهات المعنية من شاغلي الدرجات العليا على الأقل ، وذلك على النحو الآتي :

رئيس الهيئة العامة للسد العالي وخزان أسوان . (رئيساً)

رئيس مصلحة الميكانيكا والكهرباء .

رئيس الإدارة المركزية للسد العالي وخزان أسوان بالهيئة العامة للسد العالي

وخزان أسوان .

رئيس الإدارة المركزية للبحوث وتوشكى بالهيئة العامة للسد العالي

وخزان أسوان .

ممثل عن وزارة البيئة .

ممثل عن وزارة الداخلية (شرطة البيئة والمسطحات المائية)

ممثل عن وزارة الدفاع .

ممثل عن وزارة الصحة والسكان .

ممثل عن وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة .

ممثل عن وزارة السياحة والآثار .

ممثل عن الهيئة العامة للنقل النهري .

ممثل عن الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية .

ممثل عن المركز الوطني لتخطيط استخدامات أراضى الدولة .

ممثل عن جهاز حماية وتنمية البحيرات والثروة السمكية .

ممثل عن محافظة أسوان .

ممثل عن محافظة الوادى الجديد .

مدير عام الشؤون القانونية بالهيئة العامة للسد العالي وخزان أسوان .

**(المادة الثانية)**

تتعقد اللجنة بدعوة من رئيسها مرة على الأقل شهريا ، أو كلما دعت الحاجة

إلى ذلك ، وتصدر توصياتها بموافقة أغلبية أعضائها ، وعند التساوى يرجح الجانب

الذى منه الرئيس .

واللجنة أن تدعو لحضور جلساتها من ترى ضرورة حضوره من ممثلى الوزارات والجهات المعنية أو من ذوى الخبرة دون أن يكون لهم صوت معدود . ويجوز فى أحوال الضرورة التى يقدرها رئيس اللجنة عقد اجتماع اللجنة باستخدام إحدى وسائل الاتصال البصرية أو السمعية المؤمنة .

#### (المادة الثالثة)

تتولى اللجنة دون غيرها النظر فى تراخيص الأعمال والإشغالات على بحيرة ناصر وشواطئها ومنافعها والمنخفضات والحبس بين السد العالى وحتى خزان أسوان ، على النحو المبين بقانون الموارد المائية والرى الصادر بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ٢٠٢١ ولائحته التنفيذية المشار إليها . وترفع اللجنة توصياتها للوزير لاعتمادها ، وتكون هذه التوصيات بعد اعتمادها ملزمة لجميع الجهات الإدارية الأخرى .

#### (المادة الرابعة)

يُنشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره ، ويُلغى كل ما يخالف ذلك من قرارات .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٧ شعبان سنة ١٤٤٤ هـ  
(الموافق ٩ مارس سنة ٢٠٢٣ م)

رئيس مجلس الوزراء

**دكتور/مصطفى كمال مدبولي**

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

**محاسب/ أشرف إمام عبد السلام**

رقم الإيداع بدار الكتب ٦٥ لسنة ٢٠٢٣

٧٠٩ - ٢٠٢٣/٣/٩ - ٢٠٢٢ /٢٥٨٢٣